e-ISSN 2789-3359

تطور الموقف الأوروبي تجاه حركة حماس (2006 - 2017)

The evolution of the European position towards Hamas (2006-2017)

إعداد:

د. أحمد فايق سليمان دلول؛ مدير وحدة الأبحاث في معهد بيت الحكمة – غزة، وحاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

د. فهمي خميس فهمي شراب؛ محاضر في جامعة الأمة للتعليم المفتوح – غزة، وحاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

Prepared by:

Dr. Ahmed Fayek Soliman Dalloul; Director of the Research Unit at the House of Wisdom Institute - Gaza, and holds a PhD in Political Science

Dr. Fahmy Khamis Fahmy Shurrab; Lecturer at the Ummah University for Fatwa Education - Gaza, and holds a PhD in political science

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على تطور الموقف الأوروبي تجاه حركة حماس خلال وجودها في حقل المقاومة الفلسطينية (1987 – 2005م) وبعد انتقالها للعمل في الحقل السياسي بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الثانية في عام 2006م، مع الإشارة إلى طبيعة تعاطي حماس مع الموقف الأوروبي.

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنَّ حماس لم تتمكن من فتح قنوات اتصال مع العديد من دول الاتحاد الأوروبي الفاعلة مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، بل كانت هذه الدول عقبات أمام احتمالات تقدُّم حماس في علاقاتها الخارجية مع الدول الأوروبية. كما أنَّ دول أوروبا لم تتمتع بالحيادية والموضوعية، حيث انحازت بشكل واضح لجانب الاحتلال الإسرائيلي على حساب الحقوق الفلسطينية.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أهمها: يتوجَّب على حماس أن تعيد رسم استراتيجياتها في حال أبقت على تطلعاتها للمشاركة في النظام السياسي الفلسطيني، بشكل يجعلها أكثر قبولاً للتعاطي مع المجتمع الدولي. ويتوجب على حماس استثمار علاقاتها الخارجية مع قطر وتركيا في تدشين قنوات اتصال مع دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الفاعلة في المجتمع الدولي.

الكلمات المفتاحية: حركة حماس – الاتحاد الأوروبي – الموقف الأوروبي من حماس

Abstract:

This study aimed to identify the development of the European position towards Hamas during its presence in the Palestinian resistance (1987 - 2005) and after its transition to work in the political field after its victory in the second legislative elections in 2006, with reference to the nature of Hamas' interaction with the European position.

The researchers used the descriptive analytical approach, and the study reached a set of results, the most important of which is: Hamas was unable to open channels of communication with many active European Union countries such as Germany, Britain and France. Rather, these countries were obstacles to Hamas' progress in its foreign relations with European countries. Nor did European countries enjoy impartiality and objectivity, as

they clearly sided with the Israeli occupation at the expense of Palestinian rights.

The study recommended a set of recommendations, the most important of which are: Hamas must redraw its strategies if it maintains its aspirations to participate in the Palestinian political system, in a way that makes it more acceptable to deal with the international community. Hamas must invest its foreign relations with Qatar and Turkey in inaugurating channels of communication with the European Union countries and some active countries in the international community.

Keywords: Hamas, the European Union, the European position on Hamas

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المقدمة:

تعد العلاقة بين دولة الاتحاد الأوروبي وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" واحدة من الموضوعات السياسية التي أخذت مساحة من النقاش، وذلك كون أنَّ أنَّها علاقة دارت بين طرف مسئول عن إيجاد دولة الاحتلال الإسرائيلي في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين لتعبّر عن تطلعاته ومصالحه وتسهم في تقسيم الوطن العربي، وبين طرف آخر يقاوم وجود هذا الاحتلال ويتوعد بتفكيك كيانه على الأرض الفلسطينية.

لقد دخلت حركة حماس في غمار المعترك السياسي في مطلع عام 2006م وفازت في الانتخابات البرلمانية من خلال قائمة التغيير والإصلاح التابعة لها بـ 76 مقعدًا، ودَعمت 4 مرشحين مستقلين (هم: حسن عبدالفتاح، زياد محمود أبو عمر، جمال ناجي الخضري، وحسام فؤاد الطويل – مسيحي) حققوا النجاح في هذه الانتخابات، لتصبح المقاعد الموالية لحركة "حماس" 80 مقعدًا أي ما نسبته 60.6% من مجموع مقاعد المجلس التشريعي. أما حركة "فتح" فقد مُنيت في تلك الانتخابات بخسارةٍ كبيرةٍ، إذ لم تتمكن من حصد سوى 43 مقعدًا ويشكلون ما نسبته 32.6% من هذا المجلس[1]، ولكن الحركة اصطدمت بالعديد من العقبات قبل تشكيل الحكومة العاشرة برئاسة إسماعيل هنية، حيث كانت مُطالَبة بقبول شروط الرباعية الدولية كشرط للتعاطي الإيجابي معها من جانب الاتحاد

(1) مركز دراسات الشرق الأوسط، حماس تستلم السلطة من فتح: دراسة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 كانون الثاني/يناير 2006م، عمَّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006م، ص5.

الأوروبي والولايات المتحدة، تدور شروط الرباعية حول: الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والقبول بالاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير والاحتلال الإسرائيلي، وكان من الواضح أنَّ الاتحاد الأوربي قد كان جزءاً من هذه الرباعية التي أسهمت في فرض الحصار على الحكومة العاشرة بقيادة حماس.

لقد شكَّل موقف الرباعية الدولية صدمةً بالغة التأثير لحركة حماس، حيث كانت تتوقع أن تفرض الولايات المتحدة حصاراً عليها، لكنها لم تتوقع أن تسهم دول الاتحاد الأوربي في هذا الحصار، وخاصة وأنَّها دول تتغنى بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتدعم حالات حقوق الإنسان في العديد دول العالم.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تدور مشكلة الدراسة حول الكشف عن طبيعة الموقف الأوروبي تجاه حركة حماس قبل دخولها في غمار المعترك السياسي وأثناء وجودها في الحكومة الفلسطينية العاشرة وما تلاها، ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: كيف تطورت السياسة الأوروبية تجاه حركة حماس بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001م؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي على النحو الآتي:

- ما دور دول الاتحاد الأوروبي في تكوين دولة الاحتلال الإسرائيلي؟
- ما طبيعة الموقف الأوروبي تجاه حركة حماس منذ أحداث 11 أيلو/سبتمبر 2001م وحتى تشكيل الحكومة العاشرة؟
- كيف تغير الموقف الأوروبي من حركة حماس بعد دخول المعترك السياسي في عام 2006م.

منهج الدراسة:

يعتمد الباحثان على المنهج الوصفي، وهو منهج بحث يهتم بدراسة الظواهر كما هي موجودة في الواقع، إضافةً إلى أنه يهتم بوصف الظاهرة وصفًا دقيقًا، ويعبّر عنها من ناحيتين: كيفيًّا، وذلك بوصفها وتوضيح خصائصها، وكميًّا، من خلال إعطائها وصفًا رقميًا يوضح مقدار هذه الظاهرة الموصوفة، أو نسبة ارتباطها مع الظواهر الأخرى، ويعدّ هذا المنهج أحدَ مناهج البحث المهمّة، ولعلّ أهميته تعود إلى كثرة الاعتماد عليه في أنواع عدة من الدّراسات والأبحاث[2].

(2) أحمد إبراهيم خضر، الملامح العامة للمنهج الوصفي، الرياض: موقع الألوكة، 6 فبراير 2013م، انظر الرابط التالي: https://shortest.link/txe

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على موقف الاتحاد الأوروبي تجاه حركة حماس منذ تشكيلها وحتى فترة ما قبل دخول المعترك السياسي في عام 2006م، وكذلك التعرف على تغيرات وضوابط الموقف الأوروبي تجاه الحركة بعد دخولها في الحياة السياسية، فضلاً عن التعرف على طبيعة اتعاطي حركة حماس مع تغيرات الموقف الأوروبي خلال تلك الفترة، وخاصة في أواق الحراك الأوروبي ذي العلاقة بوضع حماس على قوائم الإرهاب الأوروبية.

المبحث الثاني: تطور الموقف الأوروبي تجاه حماس قبل انتخابات 2006م

مقدمة تاريخية:

لم تكن أوروبا على مر تاريخها بمعزل عن الوطن العربي كمنطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة تتوسط الكرة الأرضية وتشرف على بحار وأنهار وطرق مواصلات مختلفة، وترتبط أوروبا بالوطن العربي بمصالح مهمة تتعلق بالتجارة والنفط، وهذه أمور أثبتتها شواهد مختلفة على مر التاريخ، كالحروب الصليبية قبل نحو ألف عام، وحملة نابليون (عام 1799)، ومرحلة الاستعمار الأوروبي، خصوصاً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فابتداءً من العام 1800، أصبح العالم العربي والشرق الأدنى وفلسطين محط أنظار ومشاريع القارة الأوروبية، بعد أن ساد الاستقرار القارة الأوروبية على إثر الوحدة الإيطالية، والوحدة الألمانية، وتطور الصناعة وبروز الحاجة إلى أسواق ومواد خام وأيدٍ عاملة رخيصة وتجارة مربحة، ولعل كل هذه الأمور وفّرتها مناطق حول العالم جرى استعمارها، من بينها الوطن العربي، الذي أعطاه موقعه المتميز أهمية إضافية لدى أكبر قوى أوروبا مثل بريطانيا وفرنسا، ولأنّ الوطن العربي شكّل حلقة الوصل، عبر بحاره، بين الدول الأوروبية، ومناطق حيوية بالنسبة لها في الهند وشرق آسيا وغيرها من الدول[3].

لقد أثّرت دول الاتحاد الأوروبي في مجريات الصراع العربي–الإسرائيلي منذ وقت مبكرٍ جداً، حيث أبدت بعض دول هذا الاتحاد انحيازاً واضحاً للحركة الصهيونية قبل إقامة دولة الاحتلال على أرض فلسطين، وكانت بريطانيا تشكل الدولة الأوروبية الأكثر تعاطفاً وتبنياً للمشروع الصهيوني قبل اميل قيادة دولة الاحتلال إلى الاعتماد على الولايات المتحدة، وتدرك دول الاتحاد الأوروبي أهمية تدرخلها في الشرق الأوسط الذي خضعت أغلب لدوله للاستعمار الأوروبي خلال القرنين الأخيرين.

(3) أيمن طلال يوسف، الرؤية الأوروبية لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية: الرؤى والمواقف والمستجدات، مركز الأبحاث الفلسطيني، انظر الرابط التالي: https://shortest.link/khe/

ويرى "حمادة فراعنة" أنَّ سياسات بعض البلدان الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية تأتي كتطور طبيعي لمواقف المجموعة الأوروبية تجاه الوطن العربي، حيث صنعت الحدث فيما يتعلق بولادة المشروع الإستعماري الصهيوني الإسرائيلي على أرض فلسطين، سواء من حيث إضطهادهم للطوائف اليهودية في أوروبا ودفعهم نحو الهروب والهجرة، أو من حيث ولادة الحركة الصهيونية برئاسة هيرتسل في أوروبا، أو من حيث الدعم المادي والسياسي لولادة إسرائيل، عبر القرارات البريطانية بدءاً من وثيقة بلفور 1917م مروراً بفرض الوقائع على الأرض، بهدف إقامة الدولة اليهودية، والدعم التسليحي الفرنسي لإسرائيل ، والمال الألماني الذي تم تقديمه لإسرائيل تعويضاً عن مذابح النازية لليهود.

لم يكن خافياً أنَّ دول الاتحاد الأوروبي قد لعبت دوراً معقولاً في عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي منذ بدء المفاوضات وحتى الآونة الأخيرة حتى وإن لم تسفر هذه التسوية عن إنجاز حقيقي يعبر عن تطلعات الشعب الفلسطيني، كما أنَّ المجموعة الأوروبية ركزت على المساعدات المالية المقدمة للسلطة الفلسطينية على حساب الدور السياسي الذي ظل محدوداً ومهمشاً نزولاً عند رغبة الجانب الإسرائيلي الذي يرى في الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية انحيازاً إلى جانب العرب[4].

تؤمن أوروبا أن إسرائيل وُجدت لتبقى، وأن نجاح أيّ استهداف وجودي لها من شأنه إعادة إلقاء المسألة اليهودية في حضنها مجدداً، وهو ما يشكل عامل أرقٍ لأوروبا أكثر مما يشكل عامل خشية مجردة على هذا الكيان. في هذا السياق كان الرفض الأوروبي لكل من يستخدم المقاومة "العنفية" ضدّ الاحتلال، باعتبار إمكانية تراكم هذه المقاومة مع الزمن، لتشكل بالفعل خطراً وجودياً قد تنتفي معه حقائق ومسلمات تتعلق بما هو قائم بحكم الأمر الواقع. لذا كان الرفض الأوروبي لحركات المقاومة الفلسطينية قبل وجود حماس، تماماً كما هو الحال مع الأخيرة ذاتها منذ ذاك الوجود[5].

(4) عبد الحكيم حلاسة، الدور الأوروبي في عملية التسوية الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب (فك الارتباط) وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، مركز التخطيط الفلسطيني، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 22، 2006م، انظر الرابط التالي: https://shortest.link/uAj

(5) هشام حمدان، تقدير استراتيجي (85): مستقبل العلاقة بين حركة "حماس" والاتحاد الأوروبي، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ديسمبر 2015م، ص1.

بوادر ظهور الموقف الأوروبي تجاه حماس

مهما يكن من أمر؛ ولأنَّ حديثنا يدون عن تطور الموقف الأوروبي تجاه حركة حماس، فمن المؤكد أنَّ علاقات "حماس" بالاتحاد الأوروبي مرَّت بمرحلتين أساسيتين، جسَّدت الأولى مرحلة المواجهة بين الطرفين، وكانت في الفترة ما قبل فوز حركة "حماس" بالانتخابات التشريعية الثانية، بينما تجسَّدت المرحلة الثانية في فترة ما بعد فوز الحركة في الانتخابات، وتمثَّلت تلك المرحلة بمحاولة دول الاتحاد الأوروبي احتواء حماس وترويضها.

في بدايات تشكيل السلطة الفلسطينية عام 1994م؛ أي بعد التوقيع على اتفاق أوسلو؛ وقفت حركة حماس في المربع الرافض لهذا الاتفاق بقوة، بل كانت الطرف الأكثر معارضة لهذا الاتفاق، وتعهَّدت في حينه بمواصلة العمل الجهادي ضد أهداف إسرائيلية، وصارت عملياتها العسكرية تأخذ منحىً أكثر شدة من ذي قبل، وهذا الأمر أجبر دول أوروبا على النظر إلى حماس باعتبارها تشكل تهديداً للعملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما تشكل تهديداً آخراً للمشروع الصهيوني في أرض فلسطين، ومن هنا فقد اعتبرت أوروبا أنَّ السلوك العسكري لحماس يشكل إرهاباً، ولم يكن لدى الاتحاد الأوروبي في حينه قوائم للإرهاب حتى تضع حماس ضمنها، وظهر تركيز الاتحاد الأوروبي على حماس بوضوح بعد الرد العسكري لحماس على مجزرة الحرم الإبراهيمي سنة 1994، واغتيال المهندس يحيى عياش سنة 1996م[6].

لم يتسم الموقف الأوروبي تجاه حماس في تلك الفترة بالعنف أو الخشونة، وكانت أوروبا أكثر تميزاً في التعامل مع الحركة عن الولايات المتحدة ، حيث لم يقم الاتحاد الأوروبي بإغلاق النوافذ التي يمكن اللجوء إليها لإجراء اتصالات مع حماس، وأبقى الاتحاد على سياسة الباب الموارب في التعامل مع الحركة، وذلك أملاً في أن تلعب أوروبا دوراً في تطويع أو تدجين حماس للتعاطي الإيجابي مع الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية بالتزامن مع الضغوطات الأمنية التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية على حركة حماس، لكنَّ انتفاضة الأقصى في شهر سبتمبر 2000م وضعت حداً للماضيقات المختلفة التي تُمارَس على حماس، حيث اندلعت هذه الانتفاضة نتيجة انسداد الأفق السياسي بعد انتهاء فترة مفاوضات الحل النهائي دون أن تسفر عن حلول خلَّاقة للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، بمعنى أنَّ الانتفاضة اندلعت نتيجة فشل المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة والأتحاد الأوروبي في الضغط على الاحتلال لأجل قبول ما تم الاتفاق عليه في أوسلو وما بعدها[7].

(6) المصدر السابق، ص1.

(7) المصدر السابق، ص1.

ظهرت **مرحلة المواجهة** مع اندلاع انتفاضة الأقصى، حيث انخرطت حماس وجناحها العسكري (كتائب عز الدين القسام) في فعاليات الانتفاضة وطوَّرت أدواتها بشكلٍ ملفتٍ في وقت لم يكن ثمَّة أمل في إعادة إحياء المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد الاحتلال، وبعد ذلك لم يعُد الأوروبيون يتعاطون مع حماس كحركةٍ يمكن تطويعها أو احتواؤها بطرق كلاسيكية، كما بدا لهم في الوقت نفسه أن ما بنوه عبر سنوات من المفاوضات التي تمخَّض عنها اتفاق أوسلو وما بعدها آخذ بالانهيار.

لقد شكلت أحداث 2001/9/11، منعطفاً دولياً في الموقف الأوروبي تجاه حركات التحرر حول العالم وخاصة الحركات ذات المرجعية الإسلامية، وذلك بالتزامن مع إطلاق الحكومة الأمريكية الحرب على ما يسمى بـ"الإرهاب". وبعد أيام قليلة من تلك الأحداث؛ طالبت في حينه رئاسة الاتحاد الأوروبي السلطة الفلسطينية بضرورة العمل على تفكيك ما أسمتها ب "الشبكات الإرهابية لحركة "حماس""، باعتبار أنَّ ما يقوم به جناحها العسكري يندرج ضمن "الأعمال الإرهابية"، وطالب الاتحاد بإلقاء القبض على المشتبه فيهم وتقديمهم للمحاكمة[8].

وفي وقتٍ لاحقٍ تمكَّنت دولة الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأمريكية من الضغط على الاتحاد الأوروبي، فقام الأخير في (27 ديسمبر 2001م) بإدراج كتائب عزالدين القسام – الجناح العسكري لحركة "حماس" ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، دون الجناح السياسي، وهذا ما كان ينبئ باحتمال قبول حركة "حماس" أوروبياً، واعترافاً بأهميتها في المشهد السياسي الفلسطيني.

وبعدها اعتبر المبعوث السابق للاتحاد الأوروبي للشرق الأوسط "ميخائيل موراتينوس" أنَّ حماس تواجه خيارا واضحاً بين النموذج التركي للإسلام السياسي الديمقراطي أو نموذج القاعدة كسلفية جهادية، وفي هذا الإطار يندرج اللقاء الذي أجراه مستشار الأمن القومي للاتحاد الأوروبي "الستر كورك" عام 2002م مع قيادة الجناح السياسي للحركة، لدعم التوجه السلمي داخلها والذي يمثل بياناً واضحاً لهذه الرؤية[9].

وفي ديسمبر 2003م بدأ الاتحاد الأوروبي التعامل مع حركة "حماس" بوصفها (بجناحيها العسكري والسياسي) منظمة إرهابية، بعد أنَّ نفذت الحركة هجومين داخل "الأراضي المحتلة عام 1948م" أو ما يسمى كأمر واقع بـ"إسرائيل" يوم (9 أيلول/سبتمبر 2003م)، وأدانهما إعلان رئاسة

8- سليم محمد الزعنون، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية: دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) 2001-2007، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م، ص151.

9- المصدر السابق، ص152.

الاتحاد الأوروبي واصفاً منفذيها بأعداء السلام، وأصدر مجلس الاتحاد قراره بإدراج حركة "حماس" بجناحيها ضمن المنظمات الإرهابية الخاضعة للإجراءات التقليدية التي تضمنها القرار[10].

في هذا الإطار أقنع الرئيس "جورج بوش الابن" شركاءه البريطانيين للعمل لدى الأوروبيين على حظر الحركة بجناحيها السياسي والعسكري. وبالفعل عملت بريطانيا ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك "جاك سترو" على إقناع الألمان والفرنسيين بضرورة التحرك ضدّ حركة "حماس". لقد اتخذ الاتحاد الأوروبي قراره بالإجماع على أن يتم وضع جناح حماس السياسي، أسوة بجناحها العسكري، على قائمة الإرهاب الأوروبية، وهو ما شكل منعطفاً آخر في العلاقة بين الطرفين؛ سيكون له انعكاساته الشديدة في أعقاب انتخابات سنة 2006م. علماً بأنَّ القرار الأوروبي لم ينص على الامتناع عن الحوار أو التفاوض مع حركة "حماس"، بل كان مقتصراً على عقوبات اقتصادية بحقها، أبرزها تجفيف مواردها المالية، ظلّ الخوف والتردد والحسابات السياسية مخيمة على الأوروبيين، لتحول دون فتح حوار مباشر مع الحركة، على الرغم من قناعة الكثير من السياسيين بأهمية ذلك[11].

لكن المحكمة الأوروبية صاحبة القرار –ومقرها لوكسمبورغ– هي ثاني أعلى محكمة في الاتحاد الأوروبي، وقد ألغت لأسباب إجرائية تدابير الاتحاد التي تبقي حركة "حماس" على القائمة الأوروبية للمنظمات الإرهابية، لكنها أبقت مؤقتاً على وضع الحركة الحالي لفترة ثلاثة أشهر إلى حين البت في الاستئناف، ومن بينها الإبقاء على نتائج التدابير الملغاة مؤقتاً، كتجميد الأموال[12].

مع بداية عام 2004م؛ دخلت العلاقات الحمساوية–الأوروبية مرحلة الاحتواء والترويض، وبدا أنَّ تغيراً تدريجياً في رؤية الاتحاد الأوروبي لحركة "حماس" قد لاح في الأفق، كان في جانب منه أثراً لبعض علامات التحول والتغيير التي بدت في ممارسة الحركة والتي تؤشر لدخول الحركة في الحياة السياسية، ومن هذه المؤشرات قبول الحركة بعقد الهدنة مع دولة الاحتلال "الإسرائيلي" بوساطة مصرية عام 2005م، وما ترتب عليها من وقف الأعمال العسكرية، وإعلان الحركة استعدادها للنظر في موضوع وقف اطلاق النار على المدى البعيد إذا ما انسحبت "إسرائيل" إلى حدود 1967م.

10– سليم محمد الزعنون، المصدر السابق، ص152.

11– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقدير استراتيجي (85): مستقبل العلاقة بين حركة "حماس" والاتحاد الأوروبي، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ديسمبر 2015م، ص3.

12– عدنان أبو عامر، حماس تكسب معركة ضد إسرائيل في أوروبا، الجزيرة نت، 23 ديسمبر 2014م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/PydMZZ

المبحث الثالث: الموقف الأوروبي تجاه حماس خلال وبعد المشاركة في الانتخابات التشريعية

الموقف الأوروبي تجاه حماس قبيل المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية

لقد دافع الاتحاد الأوروبي عن ضرورة دخول حركة "حماس" في النظام السياسي والمؤسسات السياسية الفلسطينية لإدراكه أن حركة "حماس" متواجدة ولا بد من قبول تواجدها داخل الأطر المؤسسية، ولكن مع المطالبة بتغيير الحركة لمواقفها الرئيسية الخاصة بإسرائيل والآليات المستخدمة في محاربتها.

رأى الأوروبيون أنَّ هذه الانتخابات ربما تكون أسهل الطرق وأنجعها من أجل احتواء حركة "حماس"، وإدخالها في اللعبة السياسية من خلال مقاعد المعارضة، التي توقع هؤلاء للحركة أن تجلس عليها بعد الانتخابات. ولقد كانت المفاجأة التي وصفت بالزلزال، حين فازت حماس بأغلبية ساحقة بمقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، إذ غدا من حقها حينئذ تشكيل الحكومة وقيادة السلطة عملياً، وهو ما أذهل الأوروبيين والأمريكان، والذين كانوا قد وضعوا الحركة على قوائم "الإرهاب".

الموقف الأوروبي تجاه حماس خلال وبعد المشاركة في الانتخابات التشريعية

فرض فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية واقعاً جديداً للتعامل مع الحركة والتي اكتسبت شرعيتها من اللعبة الديمقراطية القائمة على صندوق الانتخابات والتي ينادي بها الغرب، لذا وجد الغرب نفسه أمام خيار التعامل مع هذا الواقع الجديد وإن تباينت الدول الغربية لاسيما دول الاتحاد الأوروبي في هذا التعامل. ولم يكن وفق المنطق الأوروبي بالإمكان أن ينفتح الأوروبيون على الحركة بمواقفها وبرامجها المستندة إلى المقاومة كخيار استراتيجي. هنا ولدت ما سُمِّي بشروط الرباعية، التي أريد للحركة من خلالها الخروج من جلدها والتنازل عن أساس وجودها[13].

وقال عضو مجلس العموم البريطاني "جيرمي كوربان" في حينه: "هناك تغيير كبير في الجانب الغربي إزاء حماس رغم حقيقة أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد وضعا حماس ضمن قائمة المنظمات غير المشروعة وغير القانونية، وهناك اتفاق بين الأوروبيين من البرلمانيين أنه لا يمكن تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط دون الاعتراف بالحكومة المنتخبة في غزة والتعامل مع حماس مبني على هذا الضوء، وبالفعل زملائي من البرلمانيين وكذلك البرلمانيون الأوروبيون التقوا

13- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقدير استراتيجي (85): مستقبل العلاقة بين حركة "حماس" والاتحاد الأوروبي، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ديسمبر 2015م، ص3-4.

بحماس وكذلك "جيمي كارتر" أيضاً التقى بهم، إذن علينا أن نوسِّع هذه الاتصالات لأنها هي تمثل الطريق إلى الأمام"[14].

يبدو أن الجهات الغربية الرسمية كانت تطمح لمعرفة موقف الحركة والحكومة التي تديرها حماس بشكل واضح، وبذلك تعمل على ترتيب قراراتها فيما يتعلق بالتعامل مع الحركة أو فرض المزيد من الضغوطات والشروط عليها.. لذلك، قامت حماس في نهاية شهر نوفمبر 2006م بكتابة رسالة مطولة للجنة الرباعية تشرح فيها موقفها السياسي، ورؤيتها تجاه ما أثير من قضايا كان الغرب بانتظار إجابات لها[15].

وجاءت تلك الرسالة بعنوان: "التواصل وليس العزل لشعبنا: رسالة من الحكومة المنتخبة ديمقراطياً"، وعُرفت لاحقاً باسم "وثيقة أحمد يوسف"، وجاء في مقدمتها:

> بداية إننا نتوجه إليكم برسالتنا هذه وأنتم تجتمعون بهدف تحقيق السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، وإننا نُثمن الجهود التي تبذلونها، ونتمنى أن تؤتي أكلها في إنهاء الاحتلال ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.. إن هذه الرسالة نوجهها للرباعية بصفتنا الحكومة المنتخبة ديمقراطياً من الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، والتي تمثله وتعبر عن رأيه[16].

مع الأسف؛ تبنَّى الاتحاد الأوروبي شروط الرباعية الدولية، وسعت دول أوروبية لإجبار حماس على الموافقة عليها، لتكون شريكاً سياسياً، وإلا فعلى حماس أن تواجه حصاراً سياسياً واقتصادياً، وقد عبَّر عن ذلك "راميو سيبريان أوزال" سفير الاتحاد الأوروبي في دولة الاحتلال "الإسرائيلي" في معرض تبريره لإيقاف الاتحاد تحويل الأموال للسلطة إثر فوز حماس بالانتخابات مؤكداً أن الاتحاد لن يتعامل مع أي حكومة لا تنبذ العنف ولا تعترف بإسرائيل[17].

أمَّا الممثل الأعلى للشئون الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي "خافيير سولانا" فقد أعرب في خطاب له أمام البرلمان الأوروبي المنعقد في ستراتسبورغ في (5 مايو 2006م)؛ عن خيبة أمله من عدم اعتراف الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة "حماس" بمفاهيم التسوية القائمة على نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل وصولاً إلى حل الدولتين، واعتبر أن الشروط الأوروبية هذه هي الوسيلة الوحيدة

14- الانفتاح الغربي على حركة "حماس"، برنامج ما وراء الخبر، قناة الجزيرة الفضائية، 16 إبريل 2009م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/B6bwsd

15- أحمد يوسف، الإنسان موقف (4)، مصدر سابق، ص 343.

16- المصدر السابق، ص 343-350. ملاحظة: الوثيقة موجودة في ملاحق الكتاب.

17- ملخصات أوراق عمل مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، بيروت: مركز الزيتونة لدراسات والاستشارات، 13 مارس 2014م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/Rq3RfD

للحوار مع حماس، مبينا أن الاتحاد الأوروبي غير راغب بإفشال حكومة حماس ولكن في المقابل فإن على حركة "حماس" أن تقدم ما يؤهلها للشراكة السياسية مع المجتمع الدولي، كذلك دعت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" حركة "حماس" بالالتزام بالاتفاقيات لضمان استمرار المساعدات، وجاء ذلك بعد لقائها برئيس الوزراء "الإسرائيلي" بالوكالة "أيهود أولمرت"، ورئيس السلطة الفلسطينية "محمود عباس"[18].

وعزز الاتحاد الأوروبي هذا الموقف بالإعلان عن صرف 120 مليون يورو لتسديد فواتير المحروقات الفلسطينية المستوردة من "إسرائيل" ودعم نشاطات وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين شريطة عدم وصول هذه الأموال إلى الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة "حماس"[19].

لقد اتخذ وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي قراراً يفضي إلى المشاركة في فرض حصار اقتصادي ومالي على الشعب الفلسطيني لاسيما بعد رفض الحكومة التي شكلتها حركة "حماس" لاشتراطات الرباعية الدولية والتي يشكل الاتحاد الأوروبي أحد أطرافها، إلى جانب الأحداث التي جرت في قطاع غزة منتصف عام 2007م، والتي أفضت إلى حالة الانقسام بين حركتي حماس وفتح.

وقال وزير الخارجية الفرنسي في حينه: بأنَّه لا يمكن تقديم المساعدات لحركة لا تقبل بالتخلي عن السلاح، ومدرجة على لائحة الحركات الارهابية الموضوعة من جانب الاتحاد الأوروبي، مطالبا إياها أن تعترف بإسرائيل وتتخلى عن أشكال "العنف"[20].

ولعله من الضروري التأكيد على أنَّ الموقف الأوروبي لم يكن موحداً، بل جاهرت أصوات أوروبية بضرورة فتح حوارات معمقة مع حماس، ودعا 39 نائباً بريطانياً لفتح قنوات للحوار مع حماس، باعتبار أنه لا حل لأزمة الشرق الأوسط دون الحوار معها.

وقامت معظم دول الاتحاد الأوروبي بمنع وزراء حماس ونوابها من السفر إلى بلدانها، وفي أحيان كثيرة ألقت القبض على بعضهم – برغم وجود دعوات لهم من جهات ومؤسسات أوروبية – وقامت بترحيلهم بشكلٍ غير دبلوماسيٍ كما حدث مع د. باسم نعيم وزير الصحة الأسبق في هولندا، ومع النواب (إسماعيل الأشقر، صلاح البردويل، ومشير المصري) في بلغاريا. ومن هنا؛ أضرت

18- تقرير معلومات (16): دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، بيروت: مركز الزيتونة لدراسات والاستشارات، 2010م، ص50

19- المصدر السابق، ص50.

20- محسن محمد صالح وآخرون، الوثائق الفلسطينية 2006م، بيروت: مركز الزيتونة لدراسات والاستشارات، 2007م، وثيقة رقم 33.

سياسة المقاطعة كثيراً بحكومة حماس، وأضعفت من شرعيتها، وقطعت الطريق أمام بعض الدول الغربية من إقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومة في غزة، وظهر الاتحاد الأوروبي كما الولايات المتحدة أنهما يشاركان في الحصار الظالم الذي فرضته إسرائيل على الحكومة في غزة[21].

بدت حركة "حماس" وكأنها لا تأبه لقطع المساعدات الأوروبية، وحاول وزير الخارجية "محمود الزهار" التقليل من أهمية المساعدات الأوربية التي أوقفت بعد فوز حركة "حماس" في الانتخابات وخاصة أن المساعدات المقدمة مساعدات عينية وأن الممولين الأوربيين والأمريكيين يصرون على صرف هذه المساعدات بالطريقة التي يرونها مناسبة، وبدون أدنى اعتبارات لحاجة المجتمع الفلسطيني، كالتركيز على برامج المرأة والديمقراطية وغيرها، متسائلاً "ما فائدة المساعدات الأوربية إذا كانت نسبة كبيرة منها تأتي لتغطية مخصصات لوظائف وهمية"[22].

وعلى الرغم من شروط الرباعية الدولية، شعرت أوروبا بأن الاتصال بحركة "حماس" أمر مهم خصوصاً بعد فوزها بالانتخابات، وما يمكن أن يشكله عدم التعامل مع حماس من عقبات سلبية أو من إساءة للصورة التي لطالما تحدثت عنها أوروبا فيما يتعلق بالديموقراطية وحرية اختيار الشعوب باحترام نتائج الانتخابات[23].

وكانت هناك بعض المحاولات الأوروبية التي حاولت رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، ونادت بضرورة التواصل مع حماس (الحركة والحكومة)، وسعت لدمجها في العملية السياسية. ويرى د. أحمد يوسف أنَّ هؤلاء الذين يقومون بذلك يعلمون جيدًا بأهمية حماس كلاعب أساس لا يمكن تغييبه أو تجاهله، كما أنَّهم يدركون أيضاً أنَّه لا يوجد حل سياسي بدون موافقة حماس أو مباركتها... لقد خلص العديد من السياسيين الرسميين وغير الرسميين في الغرب –بما في ذلك أيضا الكثير من المنظمات والمجموعات الدولية– بضرورة إشراك حماس إيجابيًا في العملية السياسية[24].

وفي نفس السياق؛ كانت هناك بعض المواقف والتصريحات الرسمية الأوروبية، والتي بدأت مبكراً، توصي المجتمع الدولي على ضرورة التواصل مع حماس، ومنها لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطاني (FAC) التي طالبت نهاية عام 2007 ببذل الجهود لتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية في المناطق المحتلة، معتبرة أن رفض بريطانيا إجراء حوار مع حركة المقاومة

21– أحمد يوسف، سياقات السياسة الأوروبية تجاه حماس بين تكريس القطيعة وفرص الانفراج، وكالة سما الإخبارية، 15 سبتمبر 2013م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/ZavqJa

22– صالح النعامي، الأراضي الفلسطينية .. اختبار المساعدات، جريدة الشرق الأوسط، 10 فبراير 2006م، العدد 9936، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/zB5yhb

23– أسامة حمدان، العلاقات الدولية لحركة "حماس"، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مارس 2015م، ص17.

24– أحمد يوسف، حماس والغرب: ضرورات التعايش والانفتاح، غزة: معهد بيت الحكمة للاستشارات وحل النزاعات، 2013م.

الإسلامية (حماس) غير مثمر، واتباع عزل قطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس سيعرض السلام إلى مزيد من الخطر.

وتكمن أهمية لجنة الشؤون الخارجية البريطانية لكونها تضم نواباً من كافة الأحزاب البريطانية ومن أوائل المواقف الإيجابية الرسمية الأوروبية تجاه حركة "حماس". فهي لم تدعُ للاتصال سياسياً مع عناصر معتدلة داخل حماس، وانما طالبت رئيس الوزراء البريطاني السابق "توني بلير" المساهمة للمساعدة في تحقيق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، ضمن دوره الجديد كمبعوث لمجموعة الوساطة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط[25].

وكان واضحاً كيف أنَّ رئيس الوزراء الايطالي "رومانو برودي" قد دعا في (12 اغسطس 2007م)؛ لإجراء حوار مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وذلك لمساعدتها على التطور السياسي، خاصة وأن حركة "حماس" اليوم هي أمر واقع. على هذا الصعيد، حذر برودي كل من أولمرت وعباس من السعي إلى تحقيق السلام مع بعض الفلسطينيين فحسب، بقوله: "قلت للزعيمين السياسيين إنه لا يمكن إحلال سلام في ظل انقسام الفلسطينيين وهما يفهمان ذلك"[26].

صحيحٌ أن بداية التحركات الأوروبية بعد الانتخابات الفلسطينية في 2006م تجاه حركة "حماس" كانت من طرف سويسرا، وهي الدولة المبادرة والأكثر جرأة وفعالية، ولكن دولاً أخرى كالنرويج والسويد كانت هي الأخرى تتحرك بجهود واضحةٍ، وكان يبدو الحرص في كل تحركاتها على فتح أبواب أوروبا لحركة "حماس"؛ باعتبارها جاءت للحكم عبر فوزها بالأغلبية في انتخابات ديمقراطية؛ نزيهة وشفافة بشهادة منظمات دولية، وكانت هناك أيضاً لقاءات تتم خلف الكواليس للعديد من الدول الأوروبية، منها: فرنسا وبريطانيا وهولندا وإسبانيا والنمسا وآخرين[27].

وأكد القيادي موسى أبو مرزوق على وجود اتصالات مع معظم الدول الأوروبية وتلقي الحركة دعوات الزيارة في هذه الدول وأن هدف تلك الاتصالات التي تمت في دمشق وعدد من الأماكن الأخرى هو " الاطلاع الحقيقي على موقف الحركة واقتناعها بالاعتراف بإسرائيل والاتفاقات الموقعة معها ووقف العنف".

وحركة "حماس" هي الأخرى؛ كانت تسعى لاستثمار هذا الواقع للانفتاح على الاتحاد الأوروبي واقناعه بالحقوق الفلسطينية وشرعية الحركة، حيث قال مسئول العلاقات الدولية في حركة "حماس"

25- المصدر السابق.

26- المصدر السابق.

27- أحمد يوسف، الإنسان موقف (4)، مصدر سابق ص 279.

"أسامة حمدان" في مؤتمر صحفي مشترك مع الوفد البرلماني الأوروبي: "إن اللقاء يعكس اعترافا بفشل سياسة إقصاء حماس والقضاء عليها بالحصار والعدوان، كما يشير إلى إدراك النواب للخلل الكبير والفادح لإدراج حماس كحركة إرهابية على قوائم الاتحاد الأوروبي ومحاولة تصحيح هذا الخلل". وأضاف أن هذه الزيارة هي الأولى المعلنة لوفد برلماني أوروبي لقيادة حماس، لافتا إلى أن هناك العديد من اللقاءات غير المعلنة التي تمت بين وفود أوروبية وقيادة الحركة.

كما أنَّ بعض الدول الأوروبية –من داخل الاتحاد وخارجه– بدأت فعلياً برفع الحظر على التعامل مع حركة "حماس" وسمحت لجهات رسمية وأهلية بالتواصل مع الحركة، من بين هذه الدول سويسرا والتي تعاملت عبر مؤسساتها مع الحكومة في غزة لتنفيذ أنشطة ومشاريع بما في ذلك تدريب كوادر تعمل في وزارات مختلفة، جاء هذا التطور بعد زيارة وفد برلماني فلسطيني لسويسرا بناءً على دعوة من البرلمانين الدولي والسويسري، وقد كان بين المشاركين النائب مشير المصري والذي قال: سويسرا رفعت حركة "حماس" من قائمة المنظمات الإرهابية، وأن هناك سعي من الحكومة السويسرية لرفع حركة "حماس" من قوائم الارهاب الموجودة لدى الاتحاد الأوروبي، وأصبحوا يتعاطون مع الحركة على أنها حركة مقاومة كفل لها القانون الدولي ذلك".

ويمكن القول إنَّ علاقات "حماس" الأوروبية، منذ 2006م؛ تشهد نمواً وتطوراً. وتعلم إسرائيل، عبر اتصالاتها وقنواتها، أن هناك دولاً أوروبية لا تمانع في الحديث عن هذه العلاقات، لكنّ هناك دولاً أخرى تتعامل مع الحركة بمستوياتٍ سياسيةٍ رسمية، وبشكلٍ دائمٍ، وليس مجرد اتصالات، وهناك خمسٌ من دول الاتحاد الأوروبي بينها وبين الحركة هذا الشكل من العلاقات. وتبدو "حماس" من جهتها حريصةً على تطوير هذه العلاقات الأوروبية، وهناك جهد سياسي من الحركة، في الوقت الراهن، لرفع اسم الحركة عن لائحة الإرهاب الأوروبية. وعلى الرغم من وجود تجاوبٍ من بعض الدول، إلا أن ما يعيق الأمر أن القرار الأوروبي لا بدّ من أن يكون بالإجماع. وهناك دول الاتحاد الأوروبي الجديدة، والتي ربما تلتزم بسياسات الإدارة الأميركية أكثر منها، كونها قريبة من السياسات الأوروبية[28].

الموقف الأوروبي من حكومة الوحدة الوطنية

لقد تحدَّثت لجنة التنمية البريطانية بمجلس العموم البريطاني (IDC) في تقرير صادر يوم (24 يناير 2007م) عن أهمية إجراء التواصل والتعاون مع حركة "حماس". نفس الموقف، ولكن بشكل متقدم، تبناه عضو البرلمان "مالكولم بروس" الذي ينتمي إلى حزب الأحرار الديمقراطيين الذي

28– عدنان أبو عامر، قلق إسرائيل من حضور "حماس" في أوروبا، العربي الجديد، 30 ديسمبر 2016م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/JSW67n

رفض إبقاء الوضع على ما هو عليه وحذر من الآثار العكسية المترتبة على ذلك، ومنها إمكانية انهيار السلطة الفلسطينية بشكل كامل. عضو البرلمان بروس لم يؤرقه تصنيف حركة "حماس" على قائمة المنظمات الارهابية للتواصل معها، حيث ذكر زملائه بأنه "على مر التاريخ تم التحدث إلى منظمات (إرهابية) مثل منظمة الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA)، وهذا النوع من الاتصال يجب أن يحدث مع حماس[29].

وكان من الملاحظ أنَّ الاتحاد الأوروبي لم يطالب حكومة الوحدة (الحكومة الحادية عشر برئاسة إسماعيل هنية) الالتزام بمبادئه كما كان سابقاً، ولكنه اقتصر على ضرورة أن (يعكس) برنامجها وليس (يلتزم) هذا القبول، بما يؤشر لتغير الخطاب المؤسسي لاتحاد باتجاه تخفيف التشدد تجاه حكومة الوحدة الوطنية، والتلويح بمجموعة من الحوافز تضمنت إعادة العمل مع الحكومة، بما يمثل منح الحكومة فرصة لتظهر مدى توافق ممارساتها مع متطلباته[30].

غير أنَّ ممارسات حركة "حماس" بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية جاءت مخيبة لآمال الاتحاد الأوروبي، فلم تلتزم بمبادئه وتحديداً نبذ العنف، وأعلنت انتهاء الهدنة التي استمرت لخمسة شهور مع إسرائيل، وتبع ذلك تنفيذها هجمات صاروخية على إسرائيل، بالإضافة إلى قيام حركة "حماس" بالسيطرة على قطاع غزة منتصف 2007م، بما دفع الاتحاد الأوروبي تشديد الضغوط السياسية والاقتصادية على الحركة، مقابل الانفتاح وإعادة العلاقات مع حكومة الطوارئ التي شكلها الرئيس "محمود عباس" في الضفة الغربية، إذ رحب الاتحاد الأوروبي بهذه الحكومة وأعلن انتهاء العقوبات الاقتصادية على السلطة[31].

وفي تطور ملفت للانتباه أشار الدكتور أحمد يوسف المستشار السياسي إلى أنَّ "هناك محاولات أوروبية لإيجاد حضور سياسي لحماس في الدول الأوروبية". وفسَّر تلك المحاولات بأنها "لقاءات رسمية أو شبه رسمية مع الدول الأوروبية، والتصريحات التي صدرت مؤخراً من مؤسسات أوربية تطالب بضرورة التواصل مع حماس تؤكد على ذلك"[32].

ويستطرد الدكتور يوسف "لقد نجحنا في خلق اختراق داخلي وأوجدنا مساحات للتعاطف معنا في أوروبا، لذلك نشهد هذه التظاهرات الأوروبية الحاشدة المؤيدة للقضية الفلسطينية والمنددة

29- أحمد يوسف، حماس والغرب: ضرورات التعايش والانفتاح، مصدر سابق.

30- أشرف الفرا، السياسة الأوروبية تجاه حركة "حماس"، موقع دنيا الوطن الإخباري، 8 يونيو 2014م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/TwpDM1

31- أشرف الفرا، مصدر سابق.

32- مستشار هنية: جهات أوروبية تسعى لتكوين مجال سياسي لـ "حماس" في الغرب، المركز الفلسطيني للإعلام، 3 أكتوبر 2007م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/P5Wy66

بالسياسات الإسرائيلية"، لأنه لا يمكن أن يكون هناك حل سياسي للقضية الفلسطينية دون أن تكون حماس شريك في هذه الجهود المبذولة لتحقيق هذا الحل على حد قوله[33].

وبعد انتهاء العدوان الإسرائيلي الأول على قطاع غزة (2008م–2009م)؛ ربط الاتحاد الأوروبي ودوله أي مساعدات للمتضررين ولإعادة إعمار ما دمره العدوان بحكومة رام الله، إذ أعلن "خافيير سولانا" في مؤتمر صحفي عقده مع الرئيس عباس في رام الله يوم (28 فبراير 2009م)، أنَّ أموال إعمار قطاع غزة سيتم تحويلها للسلطة الفلسطينية، ومعتبراً أنه لا داعي للبحث عن آلية أخرى تتولى إعادة إعمار قطاع غزة بديلاً عن السلطة[34].

ويمكن الإشارة إلى بعض العوامل المؤثرة في العلاقات الأوروبية مع حماس[35]:

- **أولاً:** تعتقد "حماس" أنه ليس لأوروبا دور سياسي أوروبي مُوَحَّد تماماً، وإنما تلعب الدول الأوروبية أدواراً لا تتجاوز السقف الأميركي، ما يضعف الدور الأوروبي على صعيد القضية الفلسطينية وفي الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه، فإن هذا الدور الأوروبي لا يستطيع أن يكون أوروبياً، بقدر ما تكون هناك سياسات عامة، وكل دولة تتصرف بما تعتقد أنه مصالحها.
- **ثانياً:** ترى "حماس" أن مجمل الدور الأوروبي مرفوض إسرائيلياً. لذلك، هو يأتي في سياقاتٍ محدّدةٍ، لا تتعارض مع المصالح الإسرائيلية والأميركية. وبذلك، يبقى الدور الأوروبي قاصراً عن لعب دور فاعل، ويكاد ينحصر في ملء فراغ الدور الأميركي، سواء في حال عجزه عن تحقيق أي تقدم، أم تركيزه على أولويات أخرى، أم انشغاله في أزمات أشد سخونة.
- **ثالثاً:** لدى حركة "حماس" قناعة تتعزّز، يوماً بعد يوم، أن أوروبا تلعب دور المُموِّل لعملية التسوية مع إسرائيل، ولم تلعب دور المؤثر. لذلك، لم يكن دورها في العلاقات مع القضية الفلسطينية دوراً أساسياً.
- **رابعاً:** على الرغم من ذلك كله، حرصت "حماس" على علاقة إيجابية مع الدول الأوروبية. وعلى الرغم من جهود كاتب السطور للحصول على أسماء دول بعينها، إلا أنَّ مسؤولي الحركة يرون أن من السابق لأوانه الكشف عن هذه العلاقات، نتيجة الالتزام المتبادل بينها وهذه الدول بعدم الإفصاح عن هذه العلاقات. لكن، لم يعد سراً أن هناك علاقات وثيقة للحركة مع النرويج وسويسرا، وغيرهما.

33– المصدر السابق.

34– أشرف الفرا، مصدر سابق.

35– عدنان أبو عامر، قلق ...، مصدر سابق.

لقد أضرت سياسة المقاطعة كثيراً بحكومة حماس، وأضعفت شرعيتها، وقطعت الطريق أمام بعض الدول الغربية من إقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومة في غزة، وظهر الاتحاد الأوروبي كما الولايات المتحدة أنهما يشاركان في الحصار الذي فرضه الاحتلال على الحكومة في غزة، وأظهرت حالة من التواطؤ والانحياز مع الموقف الإسرائيلي[36].

في حين يرى مسئول ملف العلاقات الدولية في حركة "حماس" "أسامة حمدان" أنَّ هناك عاملين رئيسيين وراء تحسن نظرة الاتحاد الأوروبي للحركة وعلاقته معها:

- أولهما: إقناع الاتحاد الأوروبي بمكانة حماس وموقعها،
- ثانيهما: أنَّ الأوروبيين شركاء في الجريمة بحق الشعب الفلسطيني[37].

ولكن عوامل أخرى تمنع أوروبا من الحوار مع حركة "حماس"، منها أن حماس حركة دينية إلى جانب كونها سياسية وعسكرية واجتماعية، فأوروبا حساسة جداً من الموضوع الديني – الإسلامي، كما أن حركة "حماس" بنظر أوروبا قامت بعمليات عديدة استهدفت مدنيين إسرائيليين داخل (الخط الأخضر)، ولحماس علاقات متينة مع حزب الله اللبناني وإيران، عدوا أوروبا الأساسيين في الشرق الأوسط. وتضغط الولايات المتحدة الأمريكية و (إسرائيل) على الدول الأوروبية، وتمنعها من الاتصال بالحركة أو ممثليها، سواء كان ذلك داخل حدود فلسطين المحتلة أو في الخارج، ويلعب الإعلام الأوروبي التابع لجماعات الضغط الصهيونية دوراً أساسياً في التحريض على حركة "حماس" وعلى بناء رأي عام مناهض لها، وترفع الأحزاب اليمينية والقومية المتطرفة شعارات انتخابية تتعهد فيها بمحاربة الإسلام السياسي (بما فيه حركة "حماس") محلياً ودولياً.

وفي حديثه عن العلاقات الأوروبية–الحمساوية، يشير "أحمد يوسف" إلى أنَّه "خلال أكثر من ثمان سنوات من لقاءاتنا بالأوروبيين، كان كل ما سمعته حماس منهم هو أن أمريكا هي العقبة وراء إبقاء الطريق مغلقاً في وجه الانفتاح الغربي على حركة "حماس""[38]. في حين اعتبر المفكر الإسلامي "عزام التميمي" بأنَّ السياسيين الغربيين ارتكبوا حماقة بوضعهم "حماس" على قائمة الإرهاب، مضيفاً: لكنهم "الآن يريدون استدراك الخطأ، وهناك اتصالات تجريها الحركة الإسلامية لأجل ذلك"[39].

36- أحمد يوسف، الإنسان موقف (2): جدليات الصراع والهم وأحزان الوطن، غزة: معهد بيت الحكمة للاستشارات وحل النزاعات، 2013م، ص285.

37- أسامة حمدان، مصدر سابق.

38- أحمد يوسف، الإنسان موقف (4)، مصدر سابق، ص 280.

39- التميمي: لا يمكن للغرب أن يتحاور مع حماس، الرسالة نت، 13 مايو 2013م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/3gurMw

الموقف الأوروبي من حماس بعد خروجها من الحكومة

نلاحظ أنَّه في السنوات الأخيرة لم تجد أغلب دول الاتحاد الأوروبي مفراً من تطوير علاقاتها مع حركة "حماس"، وقد صرَّح القيادي في حركة "حماس" أحمد يوسف بأنَّ شطب أسم حركته عن قائمة الإرهاب الأوروبي "بات مسألة وقت"، مبيناً أن "هناك اتصالات تجريها الحركة بمساعدة دول عربية وإسلامية مثل قطر ومصر وتركيا لإقناع الدول الكبرى والأوروبية برفع اسم حماس عن القائمة"[40].

بعد أعوام من رفع حماس قضية على الاتحاد الأوروبي في المحكمة الأوروبية العامة بهدف رفع اسمها من قائمته لـ"الإرهاب"، ظفرت الحركة بمرادها بشكلٍ صدم الأوروبيين عموماً يوم (17 ديسمبر 2014م) في قرار قابل للاستئناف، برفع اسم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من القائمة الأوروبية للمنظمات الإرهابية. وقد توالت ردود الفعل المؤيدة والمنددة بالقرار الأوروبي على حد سواء، وقرأ الكثيرون نتائج متوقَّعة لها على الصعيدين الفلسطيني الداخلي والأوروبي الخارجي، لكن ذلك يتطلب إعطاء لمحة معلوماتية دقيقة عن طبيعة القرار وحيثياته.

حماس من جهتها رحّبت بالقرار الأوروبي، واعتبرته خطوة في الاتجاه الصحيح، وتصحيحاً لخطأ سابق، باعتبار أن وضع حماس في الماضي على قائمة الإرهاب لم يستند إلى حقائق موضوعية، وكان انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ويتعارض مع حق الشعوب في مقاومة الاحتلال، وحثت قادة وحكومات الدول الأوروبية على القبول والتعاون مع قرار المحكمة، واتخاذ التدابير اللازمة من أجل قرار سياسي شجاع لإزالة حماس من قائمة الإرهاب.

وقال الدكتور أحمد يوسف: لقد سعدنا وتنفسنا الصعداء، وذلك عندما خرجت إلينا المحكمة الأوروبية بقرار بطلان وضع الحركة على قائمة الإرهاب في 17 ديسمبر 2014م، واستبشرنا خيراً، وتمَّ النظر للقرار من قبل حركة "حماس" بأنه خطوة في الاتجاه الصحيح، وتصحيحاً لخطأ سابق. أمَّا نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" "موسى أبو مرزوق" فقد اعتبر أنَّ "هذا القرار هو تصحيح لخطأ تاريخي ارتكبه الاتحاد الأوروبي، وأنَّ حماس هي حركة مقاومة، وأنَّ حقها الطبيعي حسب كل القوانين والشرائع الدولية أن تقاوم الاحتلال"[41]. في حين اعتبر المتحدث باسم كتلة حماس البرلمانية "مشير المصري" أنَّ قرار المحكمة يشكل فرصة للاتحاد الأوروبي كي يحسن علاقاته في منطقة الشرق الأوسط، ويتجاوز حالة التبعية في تبني المواقف الأميركية المنحازة للجانب الإسرائيلي.

40- قيادي في حماس: شطب الحركة من قائمة الإرهاب مسألة وقت...، موقع الرأي ديجيتال، 11م آذار/ارس 2013م. انظر الرابط التالي: https://goo.gl/qFGwQA

41- أحمد يوسف، الإنسان موقف (4)، مصدر سابق ص323-324.

في حين رأى الخبير في الشؤون الأوروبية "حسام شاكر" أنَّ القرار يمثل فرصة لأوروبا ويوسع دائرة خياراتها السياسية ويجعلها شريكا أكثر إنصافا فيما يتصل بالصراع في الشرق الأوسط[42].

وعلى الرغم من الفرح والتفاؤل الذي عمّ أوساط حماس حينئذ، إلا أنَّ الأمور عادت بعد شهر ونصف من صدور القرار لتتكفئ مجدداً عبر إصرار الاتحاد الأوروبي (بتحريض من قوى معينة فيه ودفع أمريكي وإسرائيلي قوي) على التقدم باستئناف على قرار المحكمة الأوروبية، بهدف تثبيت اسم الحركة على قائمة "الإرهاب". تزامن ذلك مع عملية إعادة نظر عميقة في حزمة القوانين الناظمة لآليات عمل المحاكم الأوروبية، بما يتيح للأخيرة التساوق مع توجهات مجلس الاتحاد، فيما يتعلق بقوائم الإرهاب والعقوبات، من حيث الداخلين فيها والخارجين منها[43].

والثابت معلوماتياً أن رفع اسم حماس عن قائمة "الإرهاب" الأوروبية ملزم قانونياً، لأنَّه صادر عن هيئة قضائية مختصة في الاتحاد لديها اختصاصات قضائية ملزمة للدول الأعضاء، ويبدو من الصعب على الاتحاد أن يعود لنقضه بعد شهرين من تبليغ الجهات المختصة به، لما يتضمنه من شروط معقدة لا تنطبق على حماس، وأثبت ذات القرار أن الإجراءات القانونية لوضع حماس على قائمة الإرهاب كانت ناقصة، وفيها خلل قانوني غير مقبول على المحكمة، وأن الاستناد إلى قائمة الإرهاب الأميركية لا يكفي دليلاً في المحاكم الأوروبية لعدم توافق المعايير الأميركية مع نظيرتها الأوروبية، في حين أثبت فريق المحامين عن حماس أنَّ المحاكم الأوروبية التي تنظر في قضايا الإرهاب، لا تمتلك الشفافية والإجراءات الصحيحة التي تضمن للمدعى عليه الوقوف للدفاع عن نفسه ورفع اسمه، وهو ما ذكرته المحكمة في قرارها بأن الاتحاد الأوروبي استند في وضع حماس على قائمة الإرهاب إلى تقارير إعلامية لا إلى تحليل مدروس[44].

إنَّ موقف المحكمة الأوروبية كان بمثابة رسالة فهمتها حركة "حماس" في غير مدلولها القانوني، حيث كانت بمثابة خطوة سياسية اعتمدتها أوروبا لفتح الباب أمام حركة "حماس" للدخول معها في حوارات تهدف لإيجاد مخرج سلمي لحالة الصراع مع الاحتلال "الإسرائيلي"[45].

وثمَّة تطورات لا تقل أهميةً عمَّا سبق؛ حيث استأنف الاتحاد الأوروبي القرار القضائي في يناير 2015م بشطب حركة "حماس" عن لائحة المنظمات الإرهابية للاتحاد الأوروبي مع الإبقاء

42- تداعيات شطب حماس من القائمة الأوروبية للمنظمات الإرهابية، قناة الجزيرة – برنامج ما وراء الخبر، 17 ديسمبر 2014م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/6iUAvX

43- تقدير استراتيجي (85)، مصدر سابق، ص5-6.

44- عدنان أبو عامر، حماس تكسب معركة ضد إسرائيل في أوروبا، الجزيرة نت، 23 ديسمبر 2014م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/PydMZZ

45- أحمد يوسف، الإنسان موقف (4)، مصدر سابق، ص 325.

على تجميد أموالها في أوروبا. وقالت المفوضية الأوروبية إن هذا الشطب "قرار قانوني وليس قراراً سياسياً" وأنها تنوي الطعن فيه. وفي سبتمبر 2016م أوصت المدعية العامة في محكمة العدل الأوروبية "إليانور شاربستون" بشطب اسم حركة "حماس" من قائمة الإرهاب، على اعتبار أنَّ الاتحاد الأوروبي ليس لديه أساس قانوني "كاف" لتبرير إبقاء حماس و"نمور التاميل" على لائحة الإرهاب[46].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ المفوضية الأوروبية تمثل الفرع التنفيذي للاتحاد الأوروبي، والمسؤولةُ عن اقتراح التشريعات وتنفيذ القرارات، وتأييد معاهدات الاتحاد الأوروبي وإدارة أعمال الاتحاد الأوروبي اليومية، وتضم المفوضية 27 عضواً يسمون "المفوضون"، ويقومون بتنفيذ سياسات الاتحاد بعيداً عن جنسياتهم أو مصالح دولهم، ويقومون بالتصويت كهيئة واحدةٍ، ويُعد رئيس المفوضية صاحب أعلى سلطة في الاتحاد الأوروبي، وترأس المفوضية حالياً "أورسولا فون دير لاين" وهي ألمانية الجنسية وترأس كذلك حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) اليميني المؤيد لدولة الاحتلال الإسرائيلي، حيث ضغط الحزب على السياسية التركية في ألمانيا آيتن أرديل، للاستقالة من عضوية مجلس إدارته إثر وصفها الهجمات الإسرائيلية في القدس الشرقية بـ"الإرهاب"[47].

ولم تعد تخفي دولة الاحتلال "الإسرائيلي" قلقها من تزايد ما تعتبره نفوذ حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الآخذ في التنامي داخل القارّة الأوروبيّة، وفقاً لما تحدّثت به وسائل إعلام وتقارير أمنية إسرائيليّة، وزعمت تقارير إسرائيلية، أخيراً، أنّ "حماس" تستغلّ الفلسطينيّين المقيمين في أوروبا لدمجهم في صفوفها، نظراً لسهولة تحرّكهم في فلسطين وخارجها، وأنّ كوادر الحركة في أوروبا تلتقي بدبلوماسيّين غربيّين، لدمج الحركة في الجهد الدولي الحاصل لإيجاد حل للقضية الفلسطينية.

وينطلق القلق الإسرائيلي من أنّ الحركة الإسلامية تقوم، عبر المؤسسات الإغاثية في أوروبا، بتحويل أموالٍ إلى عناصرها في الضفّة الغربيّة وقطاع غزة، وهي المؤسسات الخاصة بتقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين، كما تستفيد من لجان الزكاة في القارّة الأوروبيّة، وذلك وفقا للمزاعم الإسرائيلية. علماً بأنَّ الجاليات العربيّة والإسلاميّة في أوروبا تدعم القضيّة الفلسطينيّة بالوسائل الإعلاميّة والسياسيّة والماليّة، ضمن القوانين الأوروبيّة، وليس مخالفةً لها، لكنّ "إسرائيل" تحاول إلصاق أيّ نشاط قانونيّ تنظّمه هذه الجاليات بتهمة دعم "حماس"، لاستفزاز أوروبا، وقد تجد اتّهامات "إسرائيل" لحماس بزيادة نفوذها في أوروبا آذاناً صاغية لدى أجهزة الأمن الأوروبيّة، لملاحقة أيّ نشاط إسلاميّ، خشية ارتباطه بالتنظيمات المسلّحة. ووفقاً للتقارير الإسرائيلية نفسها، فإن مراكز

46- العدل الأوروبية تعيد حماس للقائمة الإرهابية، الجزيرة نت، 27 يوليو 2017م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/qMkJVP

(47) أحمد فايق دلول، تقدير موقف: حماس وقوائم الإرهاب لدى الاتحاد الأوروبي، غزة: وزارة الخارجية، 27 يونيو 2021م، ص2.

أبحاث أوروبيّة متعاطفة مع الفلسطينيّين، لم تذكر أيّاً منها، تستضيف بعض مسؤولي "حماس"، ما منح الحركة شبكة علاقات قويّة في القارّة[48].

وتحطَّمت بعض جهود حركة "حماس" مع صدور قرار محكمة العدل الأوروبية يوم (27 يوليو 2017م) الذي يقضي بإبقاء حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ضمن القائمة الأوروبية للمنظمات والكيانات الإرهابية، وقررت إرجاع القضية إلى المحكمة الابتدائية للنظر فيها مجددا. واعتبرت محكمة العدل الأوروبية في لوكسمبورغ أنَّ المحكمة الابتدائية "لم يكن ينبغي أن تسحب حماس من القائمة الأوروبية للمنظمات الإرهابية"، كما شددت المحكمة على أن "القرار أُلغي وبالتالي فإن قرارات المجلس الأوروبي بتجميد أصول حماس لا تزال سارية في الوقت الحالي". وعللت قرارها بوجود خطر قائم بأن تنفذ حماس "أعمالاً إرهابية"[49].

وكانت "حماس" تراهن مع إصدارها وثيقة المبادئ السياسية منتصف هذا العام، أنّ تقدم نفسها بثوب مختلف للعالم تحديداً لأوروبا، التي تجري بينها وبين الحركة في أوقات مختلفة اتصالات على مستويات مختلفة، رسمية وشبه رسمية، ووساطات في ملفات مختلفة منها الجنود الأسرى والانقسام الفلسطيني. لكن يبدو أنّ الحركة لم تنجح في تسويق وثيقتها، أو على الأقل جاءت الوثيقة التي تقبل دولة في حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967، في توقيت حساس، وظروف عربية داخلية صعبة وأزمات قاسية، كما أنّ ظهير "حماس" العربي بات في أزمة، ولم يعد هناك إجماع عليها في الإقليم كما كان في أوقات سابقة. مجموعة عوامل تلتقي عند نتيجة واحدة، وهي أنَّ لوبي "إسرائيل" في أوروبا، أو الموقف الأوروبي الرسمي المؤيد لـ"إسرائيل" بشكلٍ عامٍ، لا يزال أقوى من الآثار التي كانت مرتقبة لإعادة "حماس" النظر بوثيقتها السياسية العامة[50].

ورغم أنّ "حماس" في الساحة الأوروبية ذات وجود قوي، إلا أنّ القرار الأوروبي الجديد يحمل مكامن خلل، إذ لم تستغل الحركة ومناصروها أوروبياً وثيقتها السياسية، كما أنها لم تنجح في تسويق أي من تغييرات القيادة التي حدثت فيها أخيراً، وتقاربها الأخير مع مصر. ويصف النائب عن "حماس" في المجلس التشريعي، يحيى موسى، في حديث لـ"العربي الجديد"، قرار المحكمة الأوروبية

48- عدنان أبو عامر، قلق ...، مصدر سابق

49- العدل الأوروبية تعيد حماس للقائمة الإرهابية، الجزيرة نت، 27 يوليو 2017م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/qMkJVP

50- ضياء خليل، "حماس" و"الإرهاب" الأوروبي: تأثير إسرائيل أقوى من وثيقة الحركة، العربي الجديد، 27 يوليو 2017م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/Xm6azx

الإبقاء على حركته ضمن قائمة الإرهاب بـ"القرار المسيس، الذي يستجيب لضغوط الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة"[51].

ولكن؛ يبدو وكأنَّ "الوثيقة الأخيرة لحركة "حماس" لم تلب الشروط التي تضعها الرباعية الدولية أمامها، والمتمثلة في الاعتراف بإسرائيل، ونبذ الخيار المسلح والقبول بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م". وبالتالي فإنَّ التعامل الأوروبي مع حماس لن يكون مختلفاً كثيراً على حد تعبير الكاتب والمحلل السياسي الفلسطيني "طلال عوكل"[52].

وأيًّا ما كانت التطورات؛ يعتبر "أسامة حمدان" أنه لم تحقق جهود مجموعات الضغط الصهيونية على المستوى الأوروبي النجاح المطلوب إسرائيلياً، لذلك لجأت "إسرائيل" لاستخدام الضغط الأمريكي على أوروبا لتدرج حركة "حماس" على "لائحة الإرهاب" بعد أكثر من عشر سنوات من إدراج حماس على لائحة الإرهاب الأمريكية. ويمكن القول إن الجهود التي بذلتها الحركة ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وقوى وأطراف مؤيّدة للحق الفلسطيني في أوروبا، نجحت الى حدّ معقول في إيضاح كثير من الصور التي كان يحاول اللوبي الصهيوني نقلها، كما نجحت في تحقيق بعض الإنجازات لصالح القضية الفلسطينية من قبيل منع التعامل مع أيّ شركات تعمل في مجال الاستيطان في الكيان الصهيوني، ورفض التعامل مع المؤسسات والجامعات الصهيونية من قبل عدد معتبر من الجامعات الغربية والأوروبية بشكلٍ عام[53].

ولم يعد خافياً أنَّ لدى "حماس" نشاط واضح في أوروبا، على الرغم من أنّه لا يتمّ باسمها الرسميّ، بل عبر واجهاتٍ بحثيّةٍ ومؤسّساتٍ غير حكوميّة، وهنا، من دون التنسيق مع السفارات الفلسطينيّة هناك، مع أن غالبية هذه النشاطات تكون لصالح دعم القضية الفلسطينية، ولا يظهر فيها اسم "حماس" رسمياً، لأنها ما زالت حركة محظورةً في أوروبا، بسبب وضعها على قائمة المنظمات الإرهابية[54].

واستطاعت حركة "حماس" إنشاء وتطوير شبكة من العلاقات على الصعيد الدولي في ظلّ هجوم يقوم به اللوبي الصهيوني عليها، وفي ظلّ هجوم ومحاولة لتعطيل علاقاتها تقوم بها السلطة الفلسطينية وسفاراتها، وأيضاً في ظلّ جزء من البيئة الإقليمية لا يتعامل بشكلٍ إيجابي مع الحركة، وهذا بلا شكّ من نجاحات حماس. ومن نجاحات الحركة أيضاً تمكنها من تقديم صيغة من العلاقات

51- المصدر السابق.

52- المصدر السابق.

53- أسامة حمدان، العلاقات الدولية لحركة "حماس"، مرجع سابق، ص12.

54- عدنان أبو عامر، قلق ...، مصدر سابق

السياسية التي احترمت فيها الخصوصيات التي قامت بين الحركة والدول، واحترمت رغبة كثير من الدول ببقاء العلاقات غير معلنة، مما شكَّل مصداقية وثقة في العلاقة مع حماس، وهو ما أثمر شبكة واسعة من العلاقات في أوروبا، والأمريكيتين، وآسيا، وإفريقيا. هذا بجانب النجاحات التي حققتها حركة "حماس" عندما جمعت بين العلاقات على الصعيد الرسمي والعلاقات على صعيد مؤسسات المجتمع المدني والقوى والشخصيات المؤثرة في البيئة السياسية، وهو ما شكَّل لحماس وما زال فرصة على صعيد العلاقات السياسية[55].

وأيَّاً ما كانت الأمور؛ لقد تأرجحت المواقف الأوروبية الرسمية ما بين الدعوة إلى ادماج حركة "حماس" في المنظومة السياسية كأمر واقع، أو تلك التي نادت الى أهمية ادماجها للحاجة إلى موافقتها في العملية السلمية مع إسرائيل. في هذا السياق نادي وزير الخارجية الفنلندي "إيركي توميوغا" – الذي شغلت بلاده حينها رئاسة الاتحاد الأوروبي– منتصف 2010م بشكل صريح الاتحاد الأوروبي إلى إجراء مباحثات مع جميع الأطراف ومن ضمنهم حركة "حماس"، إذا كان الاتحاد الأوروبي يرغب بإحياء عملية السلام المتوقفة في الشرق الأوسط.. كما أنَّ الوزير البريطاني السابق اللورد "كريس باتن" قد طالب خلال زيارته التفقدية لغزة بضرورة التحدث لحركة "حماس"، وهناك الكثير من الشخصيات الأوروبية التي جاءت لزيارة غزة تحت عناوين سياسية وإنسانية قد طالبت هي الأخرى برفع الحصار والتواصل مع حماس؛ الحركة والحكومة[56].

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

1) الخاتمة

لقد بدا واضحاً من العرض السابق كيف أنَّ أوروبا حاولت التمايز عن موقف الولايات المتحدة في موقفها السياسي تجاه حركة حماس وحكومتها، لكن الموقف الأوروبي لم يكن واحداً، ولم تتعامل دول الاتحاد الأوروبي بنمط واحد، بل كان هناك مساحة للاجتهاد والمناورة بين كل دولة على حدة، فكانت بعض الدول متشددة في مواقفها تجاه حماس، في مقابل بعض الدول التي التزمت الحياة أو فضَّلت التعامل مع الحركة، ولكن مهما يكن من أمر؛ يمكن اعتبار أنَّ العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وحركة حماس لم تسفر عن أي إنجاز يمكن تسجيله، ولم تتمكن حماس من إحداث اختراق سياسي لهذه الدول، وهذا الأمر يرجع على الأغلب كون أنَّ حماس تتمسك بالتطلعات الفلسطينية كحركة

55– أسامة حمدان. مصدر سابق، ص22.

56– أحمد يوسف، حماس والغرب: ضرورات التعايش والانفتاح، مصدر سابق.

تحرر وطني بمرجعية إسلامية ، وترفض الاعتراف بإسرائيل أو التخلي عن سلاح المقاومة أو الالتزام باتفاقيات منظمة التحرير الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي على النحو الذي ورد في شروط الرباعية الدولية، وكذلك لم تكن دول الاتحاد الأوروبي مستعدة للتعامل مع حماس، وذلك نتيجة العديد من العوامل فهي أولا ترفض إغضاب دولة الاحتلال كدولة وظيفية، وثانياً لا تريد إثارة حفيظة الولايات المتحدة، وثالثاً لا ترغب بزيادة قوة الحركات الإسلامية الأخرى نتيجة التعامل مع حماس.

مهما يكن من أمر؛ يمكن اعتبار أن نجاح حركة طالبان أو حركة الحوثيين في نسج علاقات سياسية مع الولايات المتحدة بأنه مقدمة لتعاطي أوروبي إيجابي مع حركة حماس، وهذا الأمر وإن كان مستبعداً لكنه ليس مستحيلاً، ولنأخذ على سبيل المثال كيف أنَّ ألمانيا قد غيرت من موقفها تجاه حماس خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة (11 – 21 مايو 2021)، وقد صرَّحت المستشارة الأمانية انجيلا ميركل أنَّ الوقت قد حان للبدء في حوار "غير مباشر" مع حركة حماس، وعند إدراك حجم ألمانيا في الاتحاد الأوروبي ومدى تحالفها مع الاحتلال الإسرائيلي؛ سندرك أيضاً أنَّ الوقت قد حان بالنسبة لدول أوروبية أخرى لإجراء "حوار مباشر" مع الحركة، ومن هنا يمكن اعتبار أنَّ حماس قد فرضت نفسها رقماً صعباً وفاعلاً إقليمياً من غير الدول، وهذا يعني أنَّ الفترة المقبلة ستشهد تعاطياً إيجابياً بين أوروبا وحماس.

يشكل الاتحاد الأوروبي قيوداً سياسية وأمنية مختلفة على أعضائه، لذلك نجد أنَّ بعض الدول الأوروبية لم تنضم لعضويته، كما أنَّ بريطانيا على أعتاب الخروج منه، ولعل أهم القيود تكمن في عدم مقدرة أي من الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات سياسية أو اقتصادية تتعارض مع سياسة الاتحاد.

من الملاحظ أنَّ مفوضية الاتحاد تؤيد إبقاء حماس والمقاومة الفلسطينية على قائمة الإرهاب حتى وإن اتخذت المحكمة قراراً أو أصدرت حكماً يقضي بعكس ذلك، وذلك لأنَّ تعامل الاتحاد مع المقاومة الفلسطينية يجري من منظورٍ سياسيٍ وأمنيٍ بعيدٍ عن المنظور القانوني، ولذلك ليس من المتوقع أن يلجأ الاتحاد إلى تغيير سياسته تجاه المقاومة الفلسطينية في الوقت المنظور، وربما أسوأ من ذلك عندما قام الاتحاد بإجبار بعض منظمات المجتمع المدني على قبول شروطه التمويلية الجديدة في ديسمبر 2019م، وهي شروط تحرم أي أطراف ذات علاقة بالمقاومة الإسلامية من الاستفادة من التمويل المقدم منه إلى بعض المشاريع "ألتنموية" في الأراضي الفلسطينية، وهذا يعني أنَّ الأمور تنتقل من سيء إلى أسوأ.

2) النتائج:

- لم تتمكن حركة حماس من فتح قنوات اتصال مع العديد من دول الاتحاد الأوروبي الفاعلة مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، بل كانت هذه الدول عقبات أمام احتمالات تقدُّم حماس في علاقاتها الخارجية مع الدول الأوروبية.
- لم تتمكن حماس من تقديم خطاب يُطمئِن الدول الأوروبية ويمهد الطريق لقبول الأخيرة لفكرة التعاطي الإيجابي مع حركة حماس.
- انعكس الخطاب السياسي والإعلامي والدعوي والعسكري لحركة حماس سلباً على علاقاتها الخارجية، ولم تكن قادرة عن تقديم خطاب واحد تجاه الغرب، فاختلف خطابها الرمي (السياسي) عن خطابيها الدعوي والعسكري.
- دارت دول أوروبا في فلك الولايات المتحدة الأمريكية تجاه موقفها من الإسلامي السياسي، كما أتخذت من الموقف الإسرائيلي معياراً للتعامل مع حماس.
- لم تتمتع دول أوروبا بالحيادية والموضوعية، حيث انحازت بشكل واضح لجانب الاحتلال الإسرائيلي على حساب الحقوق الفلسطينية.

3) التوصيات:

- يتوجَّب على حماس أن تعيد رسم استراتيجياتها في حال أبقت على تطلعاتها للمشاركة في النظام السياسي الفلسطيني، بشكل يجعلها أكثر قبولاً للتعاطي مع المجتمع الدولي.
- يتوجب على حركة حماس أن تحدد السياسات العامة لخطابها تجاه الغرب، مع الحرص على توحيد هذا الخطاب في جوانبه السياسية والدعوية والعسكرية، بحيث تزيل التناقضات بين هذه الجوانب الثلاثة.
- يتوجب على حماس استثمار علاقاتها الخارجية مع قطر وتركيا في تدشين قنوات اتصال مع دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الفاعلة في المجتمع الدولي.
- يتوجب على حماس أن تفصل قدر الإمكان بين عملها السياسي والدعوي والعسكري، بحيث تتمكن من ممارسة أنشطتها السياسية دون أن تتأثر كثيراً بالجوانب الأخرى.

قائمة المراجع والمصادر:

الكتب:

- أحمد يوسف، الإنسان موقف (2): جدليات الصراع والهم وأحزان الوطن، غزة: معهد بيت الحكمة للاستشارات وحل النزاعات، 2013م.
- أحمد يوسف، حماس والغرب: ضرورات التعايش والانفتاح، غزة: معهد بيت الحكمة للاستشارات وحل النزاعات، 2013م.
- أسامة حمدان، العلاقات الدولية لحركة "حماس"، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مارس 2015م.
- سليم محمد الزعنون، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية: دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) 2001–2007، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م.
- محسن محمد صالح وآخرون، الوثائق الفلسطينية 2006م، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م، وثيقة 33.

المقالات:

- أحمد إبراهيم خضر، الملامح العامة للمنهج الوصفي، الرياض: موقع الألوكة، 6 فبراير 2013م، انظر الرابط التالي: https://shortest.link/txe
- أحمد فايق دلول، تقدير موقف: حماس وقوائم الإرهاب لدى الاتحاد الأوروبي، غزة: وزارة الخارجية، 27 يونيو 2021م.
- أحمد يوسف، سياقات السياسة الأوروبية تجاه حماس بين تكريس القطيعة وفرص الانفراج، وكالة سما الإخبارية، 15 سبتمبر 2013م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/ZavqJa
- أشرف الفرا، السياسة الأوروبية تجاه حركة "حماس"، موقع دنيا الوطن الإخباري، 8 يونيو 2014م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/TwpDM1
- أيمن طلال يوسف، الرؤية الأوروبية لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية: الرؤى والمواقف والمستجدات، مركز الأبحاث الفلسطيني، انظر الرابط التالي: https://shortest.link/khe/
- ركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقدير استراتيجي (85): مستقبل العلاقة بين حركة "حماس" والاتحاد الأوروبي، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ديسمبر 2015م.
- صالح النعامي، الأراضي الفلسطينية .. اختبار المساعدات، جريدة الشرق الأوسط، 10 فبراير 2006م، العدد 9936، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/zB5yhb

- ضياء خليل، "حماس" و"الإرهاب" الأوروبي: تأثير إسرائيل أقوى من وثيقة الحركة، العربي الجديد، 27 يوليو 2017م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/Xm6azx
- عبد الحكيم حلاسة، الدور الأوروبي في عملية التسوية الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب (فك الارتباط) وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، مركز التخطيط الفلسطيني: مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 22، 2006م، انظر الرابط التالي: https://shortest.link/uAj
- عدنان أبو عامر، حماس تكسب معركة ضد إسرائيل في أوروبا، الجزيرة نت، 23 ديسمبر 2014م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/PydMZZ
- عدنان أبو عامر، قلق إسرائيل من حضور "حماس" في أوروبا، العربي الجديد، 30 ديسمبر 2016م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/JSW67n
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير معلومات (16): دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010م.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ملخصات أوراق عمل مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، بيروت: مركز الزيتونة لدراسات والاستشارات، 13 مارس 2014م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/Rq3RfD
- مركز دراسات الشرق الأوسط، حماس تستلم السلطة من فتح: دراسة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 يناير 2006م، عمَّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006م.
- هشام حمدان، تقدير استراتيجي (85): مستقبل العلاقة بين حركة "حماس" والاتحاد الأوروبي، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ديسمبر 2015م.